23 January 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
استعراض نصف الفترة لبرنامج عمل ألماتي تلبيـــة الاحتياجات الخاصة للبلدان الناميـــة غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديـــد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المنتدى الرفيع المستوى حول الاستثمار
نيويورك، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية: الاتجاهات والسياسات والطريق إلى الأمام

ورقة مسائل أعدتها أمانة الأونكتاد

UNCTAD/ALDC/2008/3
(A) GE.09-50082 090309 110309

المحتويات

الصفحة

١- الخلفية ٣
٢- الاتجاهات الحديثة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية ٤
٣- تحديات وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية ٨
٤- التطورات السياساتية في البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر..... ١٠
٥- الطريق إلى الأمام ١٦

المرفقات

المرفق

١- قائمة باستعراضات سياسات الاستثمار وكتيبات الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية ١٨
٢- معلومات احصائية عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية غير الساحلية وإليها.. ١٩
الحواشي ٢٦

١- الخلفية

حيث لا تتوافر عوامل الإنتاج المحلية بقدر كاف، يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع التنمية والحد من الفقر عن طريق توفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا والعمليات التجارية والمعرفة بأسواق التصدير ونقل رؤوس الأموال التي لا تترتب عليها ديون. ويمكن أيضاً أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في توفير الهياكل الأساسية (النقل والمرافق والاتصالات) التي تدعِّم الأنشطة وهو ما يوفّر الموارد الحكومية النادرة للاستثمار في التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية[١]. بيد أن معظم البلدان النامية غير الساحلية لم تفلح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم الكافي الذي يعوض ضعف عوامل الإنتاج المحلية ويسرع التنمية الاقتصادية باستيراد رؤوس الأموال. (للاطلاع على القائمة الكاملة للبلدان الأعضاء في فئة البلدان النامية غير الساحلية، انظر الجدول ٢).

ولم يحصل سوى عدد ضئيل من البلدان النامية غير الساحلية، البالغ عددها ٣١ بلداً، على استثمارات أجنبية مباشرة ضخمة. ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان الغنية بمواردها دوراً حاسم الأهمية في إعادة هيكلة الاقتصادات وتطويرها، لا سيما في الصناعات الاستخراجية. وقد أتاحت الصناعة الحديثة القادرة على المنافسة، تدعمها في كثير من الأحيان أسهم رأس المال الأجنبي، لهذه البلدان فرصة جني منافع كبيرة من الارتفاع الحالي في أسعار المعادن والنفط والغاز. وقد رفع الأداء الاقتصادي لهذه البلدان القليلة متوسط دخل الفرد في البلدان النامية غير الساحلية من ٣٦١ دولاراً في عام ٢٠٠٠ إلى ٨١١ دولاراً في عام ٢٠٠٧.

بيد أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية تتجنب الأغلبية الكبرى من البلدان النامية غير الساحلية حيث يعاني دخل الفرد من الركود عند مستويات منخفضة كثيراً. وفي الحقيقة، سجلت ١٠ من البلدان النامية غير الساحلية متوسطاً لدخل الفرد بلغ أقل من دولار يومياً في عام ٢٠٠٦، وهو ما جعلها تُصنف ضمن أفقر البلدان النامية. كما أن ١٦ من البلدان النامية غير الساحلية مصنفة ضمن فئة أقل البلدان نمواً[٢]. والبلدان النامية غير الساحلية متخلفة كثيراً فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها لم تحرز سوى تقدم طفيف، إن وُجد، بشأن الحد من الفقر المدقع.

ويتسبب الركود الاقتصادي والفقر في هذه البلدان في عدة مشاكل من بينها انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو دخوله بحجم لا يذكر. كما أن الافتقار إلى منفذ بري إلى البحر يمثل عقبة كأداء أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تلقائي. بيد أن الأثر الضار لكون البلد غير ساحلية يتفاقم بسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي في البلدان النامية غير الساحلية. ومن مثبطات المستثمرين الأجانب الأسواق المحلية الصغيرة ونقص العمال المهرة وضعف القدرة المؤسسية لصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية ونقص الهياكل الأساسية العاملة.

ومنذ أن دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم ١٠٢٨(د-١١) الذي اعتمدته في عام ١٩٥٧، الدول الأعضاء إلى أن تعترف اعترافاً كاملاً باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية في ميدان تجارة المرور العابر، بذلت البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها في التنمية جهوداً جبارة فيما يخص السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحسين الهياكل الأساسية للنقل وتيسير التجارة. وقد أُعيد التأكيد على أهمية هذين العاملين للتنمية الاقتصادية في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر المعقود في عام ٢٠٠٣ بوصفه أحدث مناسبة عالمية خُصصت لمشاكل البلدان النامية غير

الساحلية. وقد اعتمد هذا المؤتمر برنامج عمل ألماتي، وهو أول برنامج عمل للأمم المتحدة يُخصص حصرياً للنظر في الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية[٣].

ويؤكد برنامج عمل ألماتي على أهمية استثمار القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في تطوير الهياكل الأساسية للنقل. غير أن الجهود الوطنية والدولية التي تركز على هذا القطاع أسفرت عن نتائج متباينة. والأدلة العملية والتحليل المتعمق للبلدان التي تغلبت على العقبات المتمثلة في كونها غير ساحلية قد أثبتت الحاجة إلى سياسات وتدابير اقتصادية تصل إلى أبعد من قضايا الهياكل الأساسية للنقل وتيسير التجارة.

والمطلوب، تحديداً، هو بذل جهود جبارة لتحديث الأساس الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية وإدماج هذه البلدان على نحو أفضل في مخططات التجارة الإقليمية. كما أن الاعتراف المتزايد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم مساهمة حاسمة الأهمية في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية قد جُسِّد في نتائج مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، الذي أعطى أمانة الأونكتاد ولاية واسعة لتقديم خدمات استشارية وعمل تحليلي وبرامج لبناء القدرات بشكل محدد في ميدان تعزيز الاستثمار للبلدان النامية غير الساحلية[٤].

وهذه الورقة، التي تسترشد ببرنامج عمل ألماتي، والتي اشتركت في إعدادها شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة وشعبة الاستثمار والمؤسسات بالأونكتاد، تحوِّل نطاق التحليل الاقتصادي والنقاش السياساتي بشأن البلدان النامية غير الساحلية والاستثمار الأجنبي المباشر، من تطوير الهياكل الأساسية للنقل والحفاظ عليها نحو منظور أوسع على نطاق الاقتصاد. وبالاستناد إلى أحدث البيانات عن تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية غير الساحلية وإلى موجز التطورات السياساتية ذات الصلة، تهدف الورقة إلى تحقيق فهم أفضل للآتي: (أ) أحدث اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية؛ (ب) التحديات والفرص فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية؛ (ج) التطورات السياساتية الحديثة في البلدان النامية غير الساحلية فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيراً، تقدم بعض الأفكار عن الطريق إلى الأمام بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كماً وكيفاً إلى البلدان النامية غير الساحلية.

٢- الاتجاهات الحديثة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية

إن الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٥، والذي أوقف الاتجاه التصاعدي الذي استمر منذ عام ٢٠٠٠، كان توقفاً مؤقتاً. وقد ارتفعت مرة أخرى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مجتمعة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وبلغت أعلى مستوياتها، وهو ١٤ مليار دولار، في عام ٢٠٠٧. وتضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٥، كما زاد مستواها في عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٢ في المائة عن عام ٢٠٠٦.

الشكل ١ – تـــدفقات الاســـتثمار الأجـــنبي المباشـــر إلى البلـــدان النامية غير الساحلية، ١٩٩٠–٢٠٠٧
(بمليارات الدولارات)

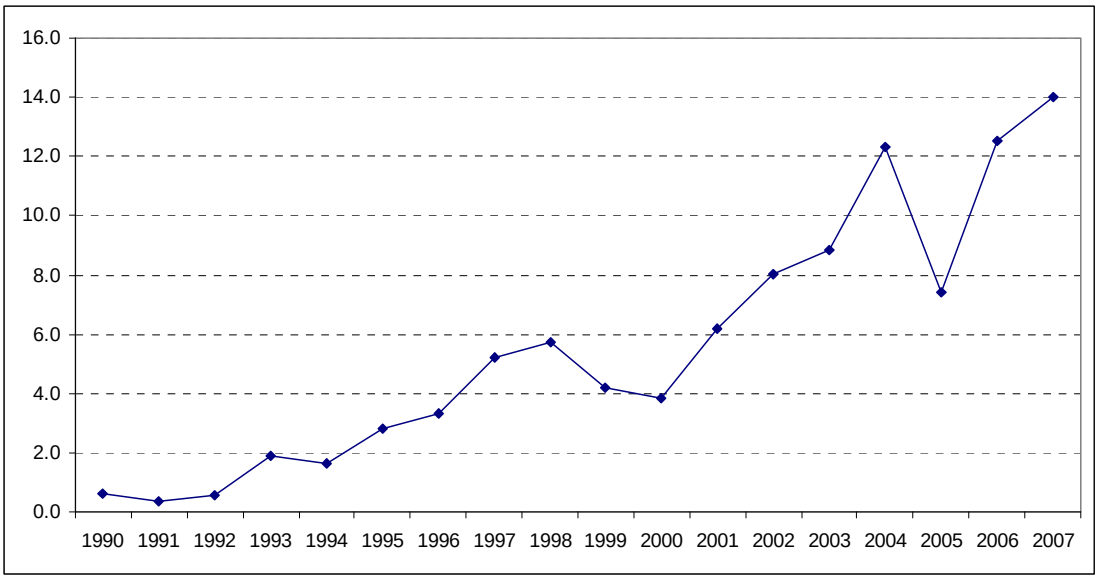

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية على الموقع: http://www.unctad.org/fdistatistics.

والاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية واضح، سواء في حـــد ذاته أو مقارنة مع مجموعات البلدان النامية الأخرى. ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧، تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بأكثر من ثلاثة أضعاف، إذ زادت من ٣,٩ مليار دولار إلى ١٤ مليار دولار. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بسرعة أكبر من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان النامية أو إلى جميع أقل البلدان نمواً. وعلى أساس دخل الفرد، فـــإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بلغت ٣٦ دولاراً في عام ٢٠٠٧، أي أكـــبر مـــن ضعف الرقم الذي سجلته أقل البلدان نمواً وهو ١٧ دولارا.

ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ما تزال منخفـــضة من حيث القيم المطلقة. فحصة البلدان النامية غير الساحلية مجتمعة من الاستثمار الأجنبي المباشر العـــالمي الـــداخل إلى البلدان لم تبلغ سوى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وقد تلقت سنغافورة لوحدها في عام ٢٠٠٧ مـــن الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة أكثر مما تلقته البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣١ مجتمعة؛ كما أن نصيب دخل الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى سنغافورة بلغ أكثر من مائة ضعف المتوسط لدى البلدان النامية غير الساحلية. وبالتـــالي، فإن النمو المذهل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية منذ نهاية القرن الماضي يجب أن يوضع في منظوره الصحيح، وذلك بمراعاة نقطة البداية المنخفضة.

الجدول ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى

	الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ٢٠٠٧	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة (نسبة مئوية) ٢٠٠٧	نصيب دخل الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دولار) ٢٠٠٧	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات) ٢٠٠٧	المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات) ٢٠٠٧	متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة مئوية) ٢٠٠٧-٢٠٠٠
العالم	٢٨	١٥	٢٧٧	١ ٨٣٣ ٣٢٤	١ ٠٤١ ١٩٨	٣,٥
الاقتصادات المتقدمة	٢٧	١٦	١ ٢٤٨	١ ٢٤٧ ٦٣٥	٧١٧ ٧٨٣	١,٢
الاقتصادات النامية	٣٠	١٣	٩٤	٤٩٩ ٧٤٧	٢٩١ ٨٧١	٨,٧
أقل البلدان نمواً	٢٤	١٥	١٧	١٣ ٣٧٥	٨ ٩٨٩	١٦,٢
البلدان النامية غير الساحلية	**٣٠**	**١٧**	**٣٦**	**١٤ ٠٢٦**	**٩ ١٣٧**	**١٧,٥**
أقل البلدان نمواً غير الساحلية	٢٤	١٩	١٥	٤ ١٤٦	٢ ٢٥٠	٢٣,٠

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية على الموقع: (http://www.unctad.org/fdistatistics).

وبالإضافة إلى ذلك، يظهر تفاضل متزايد وسط البلدان النامية غير الساحلية من حيث قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالجزء الأكبر من أرصدة البلدان النامية غير الساحلية من الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز في عدد صغير من البلدان. وتستحوذ خمسة من البلدان النامية غير الساحلية على ثلثي تلك الأرصدة، في حين تستحوذ كازاخستان وحدها على ٤٠ في المائة منها.

وتجسد الاختلافات الكبيرة في الأرصدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التدفقات المختلفة تماماً من تلك الاستثمارات. فلسنوات كثيرة ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بصورة رئيسية إلى عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية الغنية بالموارد والأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية. ففي عام ٢٠٠٧، استحوذت كازاخستان وحدها على ٧٣ في المائة من جميع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وبالمقابل ظلت التدفقات ضعيفة إلى البلدان النامية غير الساحلية ذات الاقتصادات الصغيرة، التي تتميز بشح الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها، وتدني متوسطات دخل الفرد. وحصل خمسة عشر بلداً، أي نصف عدد البلدان النامية غير الساحلية، على أقل من ١٢ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى هذه البلدان في عام ٢٠٠٧. وباستثناء كازاخستان، فإن متوسط دخل الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية دون مستواه في أقل البلدان نمواً. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة الخارجة من أذربيجان، والتي ظلت كذلك لعدة سنوات، جديرة بالملاحظة هي الأخرى.

الجدول ٢- أرصدة البلدان النامية غير الساحلية من الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته إليها، ٢٠٠٠-٢٠٠٧

	الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٧ (بملايين الدولارات)	الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ٢٠٠٧ (نسبة مئوية)	متوسط دخل الفرد من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٧ (دولار)	المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٠-٢٠٠٦ (بملايين الدولارات)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٧ (بملايين الدولارات)	حصة البلدان النامية غير الساحلية من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٧ (نسبة مئوية)	متوسط دخل الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٧ (دولار)
أفغانستان	١ ١١٥,٨	١١,٤	٤١,١	١١٥,٨	٢٨٨,٤	٢,١	١٠,٦
أرمينيا	٢ ٤٤٧,٦	٣٢,١	٨١٥,٣	١٩٢,٣	٦٦٠,٧	٤,٧	٢٢٠,١
أذربيجان	٦ ٥٩٧,٦	٢٢,٠	٧٧٩,٢	١ ٣٥٤,٧	٤ ٨١٧,٠-	٣٤,٣-	٥٦٨,٩-
بوتان	١٠٥,٩	٨,٤	١٦١,٠	٣,٣	٧٨,٣	٠,٦	١١٩,٠
بوليفيا	٥ ٣٢٣,١	٤٤,١	٥٥٨,٩	٣٤٢,١	٢٠٤,٢	١,٥	٢١,٤
بوتسوانا	١ ٣٠٠,٠	١٣,١	٦٩٠,٨	٢٩٦,٣	٤٩٤,٩	٣,٥	٢٦٣,٠
بوركينا فاسو	٧٦٩,٦	١١,٣	٥٢,١	٢٢,٢	٦٠٠,٠	٤,٣	٤٠,٦
بوروندي	٤٧,٦	٤,٧	٥,٦	١,٨	٠,١	٠,٠	٠,٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٤,٢	١٢,٣	٤٧,٠	١٠,٥	٢٧,٢	٠,٢	٦,٣
تشاد	٥ ٠٨٤,٩	٦٩,٧	٤٧١,٧	٥٧٤,٢	٦٠٢,٨	٤,٣	٥٥,٩
إثيوبيا	٣ ٦٢٠,١	٢١,٨	٤٣,٦	٣٦٥,٦	٢٥٤,١	١,٨	٣,١
كازاخستان	٤٣ ٣٨١,٣	٤٦,٣	٢ ٨١٢,٩	٣ ٠٢١,٧	١٠ ٢٥٩,٤	٧٣,١	٦٦٥,٢
قيرغيزستان	٨١٨,٥	٢٢,٠	١٥٣,٩	٦٤,٧	٢٠٧,٩	١,٥	٣٩,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١ ١٧٩,٨	٢٨,٢	٢٠١,٤	٤٧,٨	٣٢٣,٥	٢,٣	٥٥,٢
ليسوتو	٧٣٤,٩	٤٧,٥	٣٦٦,٠	٤٧,٣	١٠٥,٧	٠,٨	٥٢,٦
ملاوي	٥٩٠,٣	٢٣,٨	٤٢,٤	٤٦,٨	٥٤,٦	٠,٤	٣,٩
مالي	١ ٣٢٥,٦	١٩,٣	١٠٧,٥	١٤١,٢	٣٦٠,٠	٢,٦	٢٩,٢
منغوليا	١ ٣٢٦,٤	٣٥,٧	٥٠٤,٥	١٢٤,٤	٣٢٧,٧	٢,٣	١٢٤,٦
نيبال	١٢٦,٢	١,٣	٤,٥	٣,٥	٥,٧	٠,٠	٠,٢
النيجر	١٨٨,١	٤,٧	١٣,٢	٢٠,٨	٢٧,٠	٠,٢	١,٩
باراغواي	٢ ٠٠٣,٤	١٧,٣	٣٢٧,٠	٦٩,٥	١٨٩,٩	١,٤	٣١,٠
جمهورية مولدوفا	١ ٨١٢,٨	٤٣,٦	٤٧٧,٨	١٣٩,٩	٤٥٩,٣	٣,٣	١٢١,١
رواندا	١ ٧٠,٢	٦,٠	١٧,٥	١٠,٢	٦٧,٢	٠,٥	٦,٩
سوازيلند	٨٨٨,٥	٣٠,٧	٧٧٨,٧	٣١,٩	٣٧,٥	٠,٣	٣٢,٩
طاجيكستان	١ ٠٤٥,٩	٣٢,٧	١٥٥,٣	١٠٦,٨	٤٠٠,٦	٢,٩	٥٩,٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٣ ٠٨٣,٥	٤١,٢	١٥١٣,٠	٢٤٧,١	٣١٩,٧	٢,٣	١٥٦,٩
تركمانستان	٣ ٩٢٨,٠	٤٩,٦	٧٩١,١	٣٢٩,٤	٨٠٤,٠	٥,٧	١٦١,٩
أوغندا	٢ ٩٠٩,٢	٢٣,٥	٩٤,٢	٢٥٦,٤	٣٦٧,٩	٢,٦	١١,٩
أوزبكستان	١ ٦٤٨,٤	٨,٧	٦٠,٢	١٠٩,٠	٢٦٢,٠	١,٩	٩,٦
زامبيا	٥ ٣٧٥,١	٤٧,٧	٤٥٠,٩	٣١١,٥	٩٨٣,٩	٧,٠	٨٢,٥
زمبابوي	١ ٤٩٢,٠	غير متاح	١١١,٨	٢٩,٧	٦٨,٩	٠,٥	٥,٢
جميع البلدان النامية غير الساحلية	**١٠٠ ٦٤٤,٦**	**٣٠,٢**	**٢٥٨,٠**	**٨ ٤٣٨,٥**	**١٤ ٠٢٦,٢**		**٣٥,٥**

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية على الموقع: (http://www.unctad.org/fdistatistics).

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات مجمعة عن التوزيع بحسب القطاع والصناعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، تشير دراسات سابقة شملت مجموعة مختارة من هذه البلدان إلى التركيز في القطاعين الأولي والثانوي[٥]. وتؤكد هذه النتائج السابقة الحصص الكبيرة للبلدان النامية غير الساحلية المصدرة للسلع الأساسية، لا سيما بلدان آسيا الوسطى وتشاد وزامبيا، في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مؤخراً.

ويتعارض هذا النمط مع الاتجاه العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال ربع القرن الماضي نحو قطاع الخدمات، كما يتناقض من حيث عجز البلدان النامية غير الساحلية في مجال النقل. وقد كانت الأنشطة الاقتصادية المتضررة بسبب بعدها عن الموانئ البحرية والأسواق هي المفضلة بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية، في حين أن قطاع الخدمات – الذي لا يعتمد كثيراً على المسافات – ظل مهملاً بدرجة كبيرة.

بيد أن هذا الوضع المتناقض يمكن تفسيره بعدة عوامل. أولاً، الكثير من البلدان النامية غير الساحلية تنقصها القدرة البشرية والمؤسسية من حيث القوة العاملة الماهرة والموارد الإدارية والدراية والهياكل الأساسية التقنية المطلوبة لإنتاج خدمات عالية الجودة وتسويقها دولياً. ويتوقف تحسين هذا الوضع في كثير من الأحيان على الاستثمارات في التعليم والتدريب المهني، وكلاهما غير جاذب للمستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق الأرباح. ثانياً، على الرغم من أن كثير من البلدان النامية غير الساحلية قد حررت قطاعات إنتاج البضائع في اقتصاداتها، فإن التحرير في مجال الخدمات متخلف في كثير من الأحيان. وأخيراً، فإن مخزونات النفط والغاز الطبيعي الوفيرة في العديد من البلدان النامية غير الساحلية جذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبحث عن الموارد. وتستفيد هذه الاستثمارات من الطلب العالمي المتزايد والأسعار المرتفعة، وكذلك من النقل الفعال من حيث التكلفة عن طريق خطوط الأنابيب إلى نقاط الشحن العابر في الموانئ أو مباشرة إلى أسواق المستهلكين النهائيين.

٣- تحديات وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية

يُعزى تهميش البلدان النامية غير الساحلية في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من الحواجز تشمل المساوئ المتصلة بموقعها إضافة إلى القيود الاقتصادية. وتشمل المساوئ المتصلة بالموقع العزلة الجغرافية وعدم وجود منافذ برية إلى البحر والبعد عن الأسواق، في حين تشمل القيود الاقتصادية وفورات الحجم السالبة بسبب صغر حجم الأسواق المحلية وشح الموارد الطبيعية وانعدام رأس المال البشري من العمال المهرة وضعف القدرة المؤسسية، فضلاً عن سياسات الاقتصاد الكلي غير المواتية والأطر التنظيمية التي تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إن لم تمنعها، إلى قطاعات عديدة[٦].

وتُعتبر التكاليف المرتفعة للمعاملات المرتبطة بالنقل، على وجه الخصوص، من المثبطات القوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقطاع النقل غير القادر على المنافسة وهياكل النقل الأساسية التي لا يمكن الاعتماد عليها وخدمات الاتصالات الضعيفة جعلت تكلفة المعاملات أكبر بكثير في البلدان النامية غير الساحلية مقارنة بغيرها من بلدان العالم. وينطبق هذا، على وجه الخصوص، على البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية. وإذا ما قيس ذلك وفقاً لنسبة تكلفة الشحن من قيمة الواردات، فإن ١٨ من ٣٠ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية التي دُرست حالتها تبلغ تكاليف الشحن فيها ١٠ في المائة أو أكثر من قيمة السلع المتبادلة، كما تجاوزت هذه النسبة ٢٠ في المائة في سبعة من البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، وتراوحت ما بين ٢٥ و٤٣ في المائة في خمسة منها[٧].

غير أن تكاليف الشحن لا تمثل سوى جزءاً من تكاليف المعاملة المرتفعة بسبب العزلة الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية. كما أن التكاليف المتصلة بالتأخير وانخفاض مستويات الموثوقية وإمكانية التنبؤ في مجال النقل لها تأثير كبير في سلاسل الإنتاج بناء على التسليم الفعال من حيث التكلفة وفي الوقت المحدد(٨).

وفي الحقيقة، تتعارض طرق النقل ذات الهياكل الأساسية الرديئة وقدرة النقل العابر الضعيفة مع استراتيجية الشركات عبر الوطنية الهادفة إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية في عملياتها العالمية، وهو ما يحسن قدرتها التنافسية. ويتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن هذه الكفاءة بصورة رئيسية إلى الأنشطة الموجهة للتصدير، كما يسعى إلى استغلال المميزات النسبية لمراكز الإنتاج في مختلف المناطق الجغرافية. وهذه الاستراتيجية تقتضي ضمناً الاستعانة بالمصادر الخارجية والتخصص وتكثيف التبادل التجاري فيما بين فروع الشركات عبر الوطنية، وهو ما يعني أن الهياكل الأساسية والقدرة، من أجل الإنتاج والتسليم في الوقت المطلوب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة، من العوامل ذات الأهمية الحاسمة بشأن القرارات المتصلة بتحديد أماكن للاستثمارات الباحثة عن الكفاءة(٩).

وعلاوة على ذلك، ومن أجل اتقاء مخاطر النقل والعبور، سيكون على الشركات اتخاذ تدابير وقائية، مثل زيادة مخزوناتها أو تغيير نظام النقل (من النقل البري إلى الجوي، مثلاً). ولكن هذه التدابير الوقائية مكلفة وربما قضت على المنافع الاقتصادية المتوقعة من الاستثمار في هذه البلدان.

غير أن تكاليف المعاملات المرتفعة ليست العامل الوحيد الذي يمنع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية. فالاستثمار الأجنبي الباحث عن أسواق يجتذبه حجم السوق وإمكانية نموها(١٠). ومن منظور الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أسواق، فإن معظم البلدان النامية غير الساحلية ليست من البلدان المضيفة المغرية بشكل خاص. وهي، عامة، اقتصادات ذات أسواق صغيرة. ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية غير الساحلية يساوي ربع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان النامية، باستثناء الصين. وعلاوة على ذلك، فإن ١٦ من البلدان النامية غير الساحلية مصنفة ضمن أقل البلدان نمواً، وهو ما يعني انخفاض القوة الشرائية للفرد وضعف الأسواق المحلية وعجز القطاعات الاجتماعية وقابلية تأثر الاقتصاد بالصدمات الطبيعية والاقتصادية.

ويمكن، في الحقيقة، تصنيف معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية على أنها باحثة عن الموارد. فتكاليف الإنتاج المحلية المنخفضة نسبياً وتوفر هياكل نقل أساسية ذات كفاءة للتصدير وارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية ربما تؤدي إلى تجاوز المخاطر والتكاليف المرتبطة بالبعد عن الأسواق. وفضلاً عن ذلك، يبين تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعي النفط والغاز في البلدان النامية غير الساحلية أن القيود على الاستثمار والتجارة الدوليين تقل عندما تكون قيمة البضائع الصادرة أكبر بالمقارنة مع تكاليف النقل، وعندما تتوفر خدمات النقل ذات الكفاءة وذات الفعالية من حيث التكاليف.

فهل البلدان النامية غير الساحلية التي ليس لديها مخزونات كبيرة من المعادن وسلع الطاقة تُحرم لذلك من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أحد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية؟ تشير الأدلة العملية، من العديد من البلدان غير الساحلية الصغيرة ذات الموارد الشحيحة والتي كيفت اقتصاداتها بنجاح مع قيودها الجغرافية، إلى أن هذه البلدان بإمكانها اجتذاب تدفقات ضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر. فهناك بلدان غير ساحلية مثل النمسا ولكسمبرغ وسويسرا ظلت تتلقى لعقود كثيرة تدفقات مطردة وكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومؤخراً، تلقت

بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في بلدان غير ساحلية مثل الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر مماثلة لتلك التي تلقتها البلدان المجاورة لها ذات المنافذ البحرية. وبالإضافة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، ساعدت عوامل أخرى – مثل القرب والتعاون مع كتلة تجارية إقليمية كبيرة والاندماج فيها – هذه البلدان على أن تصبح أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي العديد من الدروس المستفادة من هذه البلدان غير الساحلية التي نجحت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ضرورة التمييز بين أثر القيود الجغرافية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والمعوقات الاقتصادية والمؤسسية التي لها أثر سلبي على قدرة هذه البلدان على اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- المعوقات الجغرافية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تعويضها بمناخ استثمار موات يتسم بأطر اقتصادية وقانونية ومؤسسية مستقرة، وبقوة عاملة تتميز بالمرونة والمهارة، وبنظام ضريبي ونظام لسعر الصرف قادرَين على المنافسة، وبسياسات تحرير تحركات رأس المال، وباستمرار الجهود لتحسين القدرات المؤسسية والبشرية.

- ينبغي أن يكون خيار السياسات الاستراتيجي للبلدان النامية غير الساحلية قادراً على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للصناعات والأنشطة التي لا تتأثر بالبعد عن الأسواق. ويشمل ذلك الخدمات والسلع ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا السياق، فإن المسألة الرئيسية هي تطوير أنشطة محددة من حيث المكان تمكّن هذه البلدان من المشاركة في الاقتصاد العالمي للخدمات والمعرفة.

- أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي الذي يتجه نحو العولمة. وقد حررت البلدان غير الساحلية الناجحة قطاع الاتصالات لديها وجمعت مبالغ كبيرة من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص لبناء شبكات اتصال ذات قدرة عالية. وعلاوة على ذلك، فإن قطاع الاتصالات الفعال لا يساعد في التغلب على العقبات الجغرافية المتعلقة بالتنقل عبر الحدود فحسب، بل يسهل كذلك تطوير أنشطة اقتصادية غير تقليدية تعتمد على إتاحة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- البلدان النامية غير الساحلية الناجحة إما أنها منضوية تحت منظمات تكامل اقتصادي إقليمية متقدمة، أو تقيم ترتيبات تعاون اقتصادي وثيق معها. وقد اختفت تقريباً العيوب الجغرافية والاقتصادية المرتبطة بكونها غير ساحلية نتيجة للتعاون الإقليمي الوثيق وعمليات التكامل مع الأسواق التي لديها قوة شرائية كبيرة.

٤- التطورات السياساتية الأخيرة في البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أدركت حكومات البلدان النامية غير الساحلية على نحو متزايد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون ذا أهمية حاسمة بوصفه مصدراً لرأس المال والدراية والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق الدولية، وكذلك لتحقيق الأهداف

الاجتماعية مثل توفير الوظائف والحد من الفقر. وقد شرع الكثير من البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ سياسات لاجتذاب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر بتقديم ضمانات الاستثمار والحوافز الضريبية، وبكفالة المعاملة الوطنية والسماح بتحويل الأرباح إلى الخارج وتبسيط الإجراءات الإدارية. وتم تغيير الأطر التنظيمية التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وفُتحت قطاعات اقتصادية جديدة لأنشطة القطاع الخاص، بوصف ذلك جزءاً من سياسات التحرير الاقتصادي. كما أن حكومات البلدان النامية غير الساحلية مستعدة بشكل متزايد للتعاون مع المستثمرين الأجانب، ويكون ذلك أحياناً في شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ووفقاً للدراسة الاستقصائية السنوية التي يجريها الأونكتاد عن التغييرات في القوانين واللوائح الوطنية، أجرت ١٣ من البلدان النامية غير الساحلية ٢٨ تغييراً في اللوائح التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وذلك في الفترة التي سبقت برنامج عمل ألماتي. وقد شجعت الغالبية العظمى من هذه التغييرات التنظيمية، نحو ٨٥ في المائة، الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه البلدان. وكانت نسبة ٣٥ في المائة تقريباً من التدابير السياساتية متصلة بتشجيع الاستثمار، وكانت نسبة ٢٨ في المائة منها متصلة بقطاعات بعينها. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أجرت ٢٤ من البلدان النامية غير الساحلية ٤٩ تعديلاً على قوانينها ولوائحها. وقد انخفضت نسبة التدابير التنظيمية التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٦٠ في المائة، أما نسبة التدابير السياساتية المتصلة بتشجيع الاستثمار ونسبة التغييرات السياساتية المتصلة بقطاعات بعينها فقد بقيت إلى حد كبير دون تغيير، عند نسبة ٣٤ في المائة و٣٠ في المائة، على التوالي.

وقد أثر مؤخراً عدد كبير من تدابير التحرير المتصلة بقطاعات بعينها، وهي التدابير التي توفر فرصاً للاستثمار الأجنبي المباشر، في قطاعي المرافق والخدمات. فعلى سبيل المثال، طبقت بوتسوانا وبوروندي وبوركينا فاسو تشريعات في عام ٢٠٠٦ سمحت بالملكية الأجنبية الجزئية أو الكاملة لقطاع الاتصالات. ووافقت إثيوبيا على منح شركات أجنبية امتيازات في شركة السكك الحديدية، كما فتحت سوازيلند قطاع التأمين لديها للاستثمار الأجنبي المباشر[١١].

وهناك العديد من البلدان النامية غير الساحلية التي يسّرت قبول و/أو قدوم مستثمرين أجانب عن طريق إنشاء مجالس استشارية لتشجيع الاستثمار أو مراكز شاملة لتأسيس الأعمال التجارية الجديدة. وتشمل بعض التدابير التي اتُخذت مؤخراً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر التخفيضات الضريبية (ليسوتو) وإنشاء مناطق ومجمعات استثمارية متخصصة (بوتسوانا). ونقحت منغوليا نظامها الضريبي بغية تحسين مناخ الاستثمار وذلك بخفض معدل ضريبة الشركات.

وانخفضت، مع ذلك، نسبة التغييرات السياساتية المواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهدفت التغييرات غير المواتية إلى زيادة الحصة المحلية من الأرباح التي يدرها الاستثمار الأجنبي المباشر، أو إلى حماية الشركات المحلية من المنافسة الأجنبية. فزامبيا، مثلاً، زادت العديد من الضرائب والعوائد، كما احتفظت سوازيلند بقطاع تجارة القطاعي للشركات المحلية. وفي بوليفيا، حيث جمدت معظم الشركات الاستثمارات الجديدة بعد صدور المرسوم الحكومي في أيار/مايو ٢٠٠٦ القاضي بتأميم موارد النفط والغاز، وافقت جميع الشركات عبر الوطنية على تحويل عقودها الخاصة بتقاسم الإنتاج إلى عقود تشغيل، كما سلمت مهمة التحكم في المبيعات إلى شركة النفط البوليفية التي تديرها الدولة (YPFB)[١٢].

وقد أبرمت جميع البلدان النامية غير الساحلية، باستثناء بوتان، معاهدات استثمار ثنائية. وتُعد مولدوفا الأكثر إبراماً لهذه النوع من المعاهدات حتى الآن، برصيد ٣٨ معاهدة. وقد كانت البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة الأنشط في إبرام المعاهدات الثنائية خلال العقد المنصرم. فقد أبرمت كل واحدة منها في المتوسط ٢٩ معاهدة ثنائية في الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٧. وفي السياق ذاته، أبرمت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية (١٥ بلداً) ١٥٨ معاهدة ثنائية حتى نهاية ٢٠٠٧. وتتصدر زمبابوي، التي أبرمت ٢٧ معاهدة، هذه المجموعة. وبلغ مجموع المعاهدات الثنائية التي وقعتها البلدان النامية غير الساحلية ٥٢٨ معاهدة حتى نهاية ٢٠٠٧. (انظر الشكل ١).

وبالمثل، أبرمت البلدان النامية غير الساحلية، باستثناء بوتان وليسوتو، الكثير من معاهدات الازدواج الضريبي، وبصورة رئيسية مع البلدان المتقدمة. ووقعت ١٩ من هذه البلدان ١٢٦ معاهدة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧، وبلغ بذلك مجموع عدد معاهدات الازدواج الضريبي التي أبرمتها المجموعة ٣٥٧ معاهدة. وتتصدر هذه المجموعة جمهورية مولدوفا التي أبرمت ٤٢ معاهدة، تليها كازاخستان برصيد ٣٧ معاهدة. كما تتصدر زامبيا البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بإبرامها ١٩ معاهدة ازدواج ضريبي حتى نهاية ٢٠٠٧.

الشكل ٢- عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي التي أبرمتها البلدان النامية غير الساحلية، المجموع السنوي والتراكمي، ١٩٩٣-٢٠٠٧

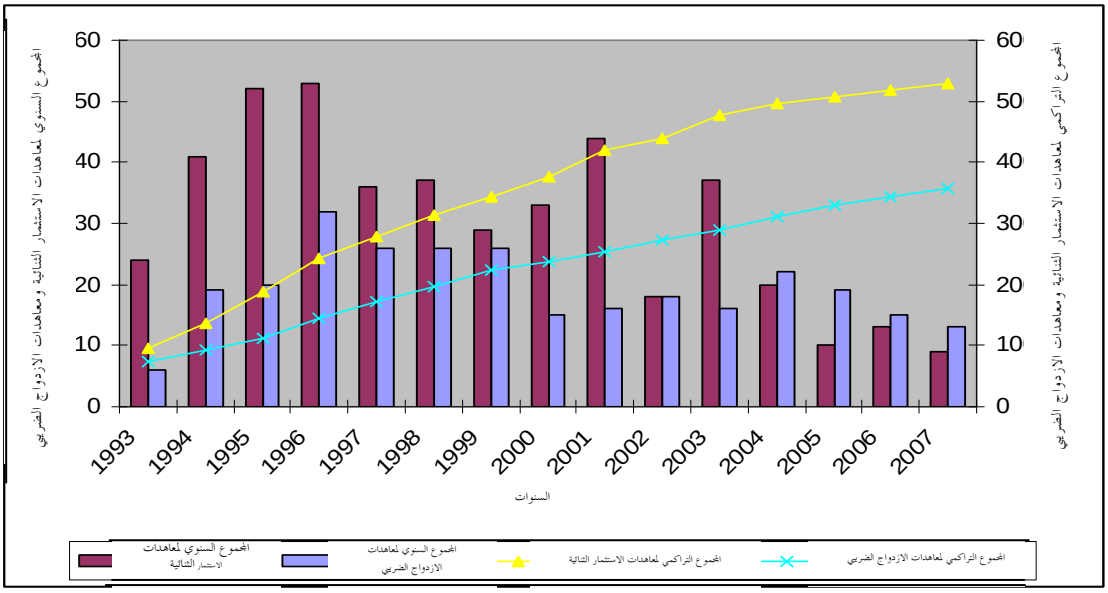

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات عبر الوطنية.

وأبرمت البلدان النامية غير الساحلية كذلك اتفاقات استثمار دولية بخلاف معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي. ففي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، أبرمت هذه البلدان ١٦ اتفاقاً للتكامل الاقتصادي (باستثناء الاتفاقات التي أبرمتها بوصفها أعضاء في منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي). ومعظم هذه الاتفاقات اتفاقات تعاون مع الاتحاد الأوروبي واتفاقات إطارية تتعلق بالتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ودعم الشركاء في التنمية كذلك البلدان النامية غير الساحلية بتحرير الوصول إلى الأسواق لمنتجات بعينها تأتي من هذه البلدان. والمبادرتان الأشمل في هذا الصدد هما مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء عدا الأسلحة" وقانون النمو والفرص في أفريقيا الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتيح لائحة "كل شيء ما عدا الأسلحة" للمنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً - ١٦ منها من البلدان النامية غير الساحلية - فرصة الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون تحديد للحصص، وذلك باستثناء الأسلحة والذخيرة. كما يتيح قانون النمو والفرص في أفريقيا[١٣] معاملة تفضيلية في الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، لا سيما فيما يخص الملابس والمنسوجات وذلك بالنسبة إلى بعض الدول المختارة من أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، بما في ذلك ١٣ من البلدان النامية غير الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع برنامج قانون النمو والفرص في أفريقيا - ٣ الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية، بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة، كما يشجع اتفاقات الاستثمار الثنائية. وعلى الرغم من أن هذه التدابير لم تُتخذ تحديداً لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق قد تتيح لها فرصة كبيرة عندما يتخذ المستثمرون الأجانب القرار الخاص بتحديد مناطق الاستثمار.

وعزز كذلك كثير من البلدان النامية غير الساحلية المؤسسات المعنية بصياغة سياسات واستراتيجيات تشجيع الاستثمار. ولدى ٢٧ من البلدان النامية غير الساحلية[١٤] حالياً وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار مهمتها الرئيسية هي الترويج لبلدانها على أنها وجهات دولية للاستثمار. ومعظم هذه الوكالات أعضاء في الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. و هذا يتيح لها المنفعة الناتجة عن أنشطة الربط الشبكي العالمي، وكذلك الوصول إلى المعلومات وبرامج التدريب المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وتساعد عضوية منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي في كسر العديد من القيود الجغرافية والاقتصادية أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والبلدان النامية غير الساحلية أعضاء حالياً في ١٢ من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي المختلفة التي لديها أحكاماً تتعلق بالاستثمار[١٥]. كما أبرم كثير من هذه البلدان اتفاقات تجارية إقليمية لتحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير التعريفية.

الجدول ٣- عضوية البلدان النامية غير الساحلية في منظمات تكامل اقتصادي إقليمي واتفاقات تكامل اقتصادي مختارة

البلدان النامية غير الساحلية	العضوية في منظمات التكامل الإقليمية التي لديها أحكاماً تتعلق بالاستثمار	اتفاقات التكامل الاقتصادي الثنائية والإقليمية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار
إثيوبيا	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	
أفغانستان		الاتفاق الإطاري بشأن التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (٢٠٠٤)
أوزبكستان		الاتفاق الإطاري بشأن التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (٢٠٠٤)
أوغندا	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	
باراغواي	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	اتفاق التكامل الاقتصادي بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومجموعة بلدان الأنديز (٢٠٠٣)
بوتان	مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	
بوتسوانا	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
بوركينا فاسو	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا؛ الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا	
بوروندي	الاتحاد الاقتصادي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى	
بوليفيا	مجموعة بلدان الأنديز	اتفاق التعاون بين الجماعة الأوروبية ومجموعة بلدان الأنديز (٢٠٠٣)؛ اتفاق تشجيع التجارة والاستثمار مع جمهورية الأرجنتين (٢٠٠٤)؛ اتفاق التكامل الاقتصادي مع بيرو (٢٠٠٤)
تركمانستان		الاتفاق الإطاري بشأن التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (٢٠٠٤)
تشاد	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	اتفاق العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة (٢٠٠٣)

البلدان النامية غير الساحلية	العضوية في منظمات التكامل الإقليمية التي لديها أحكاماً تتعلق بالاستثمار	اتفاقات التكامل الاقتصادي الثنائية والإقليمية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى	اتفاق التجارة الحرة مع دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (٢٠٠٠)؛ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الجماعة الأوروبية (٢٠٠١)؛ اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (٢٠٠٦)
جمهورية مولدوفا	اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى	اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (٢٠٠٦)
رواندا	الاتحاد الاقتصادي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى	الاتفاق الإطاري بشأن التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (٢٠٠٦)
زامبيا	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
زمبابوي	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
سوازيلند	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
طاجيكستان		الاتفاق الإطاري بشأن التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (٢٠٠٤)
كازاخستان		الاتفاق الإطاري بشأن التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (٢٠٠٤)
ليسوتو	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	
مالي	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا؛ والاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا	
ملاوي	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
منغوليا		الاتفاق الإطاري بشأن التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (٢٠٠٤)
نيبال	مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	
النيجر	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا؛ والاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا	

٥- الطريق إلى الأمام

سيظل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية تحدياً صعباً لمعظم البلدان النامية غير الساحلية. واستناداً إلى التحليل السابق، يبدو أن أفضل خيار هو تنفيذ استراتيجيتين تكميليتين. فالاستراتيجية الأولى تتمثل في تنفيذ السياسات والتدابير التي تستهدف العوامل التي تجعل هذه البلدان غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. أما الثانية فهي تلافي المغالاة في تكاليف المعاملات وغيرها من معوقات التجارة الدولية المتصلة بكون هذه البلدان غير ساحلية، وذلك باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للأنشطة الاقتصادية الأقل تأثراً بالبعد عن الأسواق.

وتنفيذ الاستراتيجية الأولى مهمة معقدة وصعبة. فبرنامج عمل ألماتي ينادي بسلسلة من الإجراءات التي تتصدى مباشرة لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتصلة بانعدام السواحل، وتتناسب مع الاستراتيجية الأولى. وبالتالي، فإن التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي خطوة هامة نحو تخفيف العوامل التي تعيق الاستثمار.

وتتضمن السياسات والتدابير الرئيسية لهذه الاستراتيجية ما يلي:

- تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات. وقد حدد برنامج عمل ألماتي سبعة قطاعات منحها الأولوية لتطوير وصيانة هياكلها الأساسية وهي: النقل بالسكك الحديدية والنقل البري والموانئ والممرات المائية الداخلية وخطوط الأنابيب والنقل الجوي والاتصالات. وقطاعات الهياكل الأساسية هذه هي في حد ذاتها مجالات للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن للبلدان النامية غير الساحلية اجتذاب المستثمرين إذا استطاعت خفض المخاطر السياسية وتوفير أسواق أكبر عن طريق التكامل الإقليمي وفرص للتمويل المشترك.
- إجراء الإصلاحات المؤسسية ومواصلة الجهود لتحسين مناخ السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو اجتذاب تدفقات كبيرة ومتنوعة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتيسير دخول الاستثمارات إلى البلدان النامية غير الساحلية وتوطنها والمحافظة عليها.
- إدماج البلدان النامية غير الساحلية بشكل أفضل في مشاريع التعاون والتكامل الإقليميين بغية جعل البلدان غير الساحلية اقتصادات موصولة براً. ويتصدى التعاون والتكامل الإقليميين، اللذين شدد عليهما برنامج عمل ألماتي، لحجم السوق وغير ذلك من العقبات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تساعد في نشوء أوضاع تتحقق فيها منافع للبلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر، لا سيما في مشاريع الهياكل الأساسية للنقل.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير الهياكل الأساسية للنقل ونظم النقل العابر الفعالة. وينبغي أن ينضم المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات التمويل والتنمية والبلدان المانحة، إلى هذه الشراكات بتقديم المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات في مجال المفاوضات وإدارة هذه المساعي على الصعيد العام.

وتتطلب الاستراتيجية الثانية إعادة هيكلة الاقتصاد للسماح بالإنتاج المتخصص للسلع التجارية الأقل تأثراً بتكاليف النقل وبعد المسافة. وينبغي أن تشجع البلدان النامية غير الساحلية الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات مثل السياحة والخدمات المكتبية، وفي بعض الحالات حتى في المصارف وغيرها من الخدمات المالية. وفي الصناعات التحويلية، ينبغي أن تشجع السلع العالية القيمة والصغيرة الحجم، مثل الأجهزة العالية الدقة أو مكونات تكنولوجيا المعلومات أو الأدوية. وفي الزراعة، ينبغي أن يكون هدف البلدان النامية غير الساحلية هو المنتجات العالية القيمة مثل أزهار الزينة والفواكه والخضروات في غير موسمها، والتي تلائم النقل الجوي السريع والفعال من حيث التكلفة.

السياسات والتدابير لتنفيذ هذه الاستراتيجية تشمل ما يلي:

- تيسير دخول وتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته في هذه القطاعات.
- مشاريع تحفيز محددة الأهداف لهذه الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك التخفيضات الضريبية والإعفاء من الضرائب والشراكات مع مؤسسات البحث والتطوير وتقديم المنح لتوفير الوظائف، والمساعدات المالية لحيازة المباني الصناعية/التجارية أو مرافق البحث والتطوير. بيد أنه ينبغي استعمال الحوافز الضريبية بدقة تضع في الحسبان الأثر طويل الأجل على عائدات الحكومة.
- تعزيز قوة العمل المحلية كماً وكيفاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تعتمد على العمالة الماهرة والمتخصصة وعلى المؤسسات التقنية ومراكز البحث التي تشارك في تطوير السلع التجارية، وذلك بما يتمشى مع أهداف الاستراتيجية.
- تضافر جهود تشجيع الاستثمار لاستهداف الصناعات والشركات التي تختارها حكومات البلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن برامج تيسير الاستثمار والرعاية اللاحقة على الصعيدين الوطني ودون الوطني للمساعدة في إقامة المشاريع الجديدة وتشغيلها.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن تهيئة مناخ الاستثمار الجاذب للمستثمرين الأجانب تقع على عاتق حكومات البلدان النامية غير الساحلية، ينبغي لبلدان المنشأ للاستثمار الأجنبي المباشر دعم جهود البلدان النامية غير الساحلية المتعلقة بالبحث عن هذا الاستثمار. وحقيقة، يشجع كثير من حكومات بلدان المنشأ قيام الشركات الرئيسية العاملة في هذه البلدان على الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية، وذلك عن طريق اعتماد وتنفيذ الحوافز الاقتصادية والمالية والقانونية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ضمانات الاستثمار والتمويل المشترك وتخفيض الضرائب وتقديم المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن إبرام اتفاقات الاستثمار ومعاهدات الازدواج الضريبي مع هذه البلدان.

وعلاوة على ذلك، يدعو برنامج عمل ألماتي إلى إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المحلي والأجنبي، من أجل تحقيق أهدافه الأساسية. فمثل هذه الشراكات مهمة كذلك لتوفير فرص استثمار جديدة، وينبغي لحكومات البلدان النامية غير الساحلية والشركاء الإنمائيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف السعي بقوة إلى إقامة مثل هذه الشراكات.

ويسند برنامج عمل ألماتي، في إطار أولويته الرابعة، دوراً رئيسياً للمجتمع الدولي في تنفيذها، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية. وينبغي أن تؤدي منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل الأونكتاد والبنك الدولي واللجان الإقليمية وغيرها من شركاء التنمية المتعددي الأطراف، دوراً أكثر استباقاً في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تهيئة الظروف الجاذبة للمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل الإجراءات الوثيقة الصلة بالموضوع ما يلي: الخدمات الاستشارية، والتدريب على أفضل الممارسات لتشجيع الاستثمار ونشرها، واستعراض سياسات الاستثمار وتقديم المشورة بشأنها، والتحليل الاقتصادي لفرص الاستثمار، وعقد اجتماعات المستثمرين على الصعيدين الإقليمي والقطاعي، والمساعدة في إقامة شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من التدابير التي تزيد الوعي بضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر وفرصه في البلدان النامية غير الساحلية.

المرفق ١

قائمة باستعراضات سياسات الاستثمار وكتيبات الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، زامبيا، ٢٠٠٦، UNCTAD/ITE/IPC/2006/14

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، رواندا، ٢٠٠٦، UNCTAD/ITE/IPC/2006/11

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، بوتسوانا، ٢٠٠٣، UNCTAD/ITE/IPC/Misc.10

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، ليسوتو، ٢٠٠٣، UNCTAD/ITE/IPC/2003/4

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، نيبال، ٢٠٠٣، UNCTAD/ITE/Misc/2003/1/Rev.1

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، إثيوبيا، ٢٠٠٢، UNCTAD/ITE/IPC/Misc.4

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، أوغندا، ٢٠٠٠، UNCTAD/ITE/IIP/Misc.17

الأونكتاد، استعراض سياسة الاستثمار، أوزبكستان، ١٩٩٩، UNCTAD/ITE/IIP/Misc.13

الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية، دليل الاستثمار لرواندا، ٢٠٠٦، UNCTAD/ITE/IIA/2006/3

الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية، دليل الاستثمار لمالي ، ٢٠٠٦، UNCTAD/ITE/IIA/2006/2

الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية، دليل الاستثمار لأوغندا، ٢٠٠٤، UNCTAD/ITE/IIA/2004/3

الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية، دليل الاستثمار لإثيوبيا، ٢٠٠٤، UNCTAD/ITE/IIA/2004/2

الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية، دليل الاستثمار لنيبال، ٢٠٠٣، UNCTAD/ITE/IIA/2003/2.

المرفق ٢

معلومات إحصائية عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية غير الساحلية وإليها

الجدول ألف-١: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة

الجدول ألف-٢: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج

الجدول ألف-٣: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة كنسبة من إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة

الجدول ألف-٤: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

الجدول ألف-٥: استعراض عمليات الاندماج والاقتناء عبر الحدود، ١٩٩٠-٢٠٠٧

الجدول ألف-٦: ترتيب الدول وفقاً لمؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها، ولمؤشر إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها، ٢٠٠٥-٢٠٠٧

توضيحات بشأن الجدول ألف-٦:

مؤشر الأونكتاد لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل هو قياس مدى حصول البلد المضيف على استثمار أجنبي مباشر مقارنة بحجمه الاقتصادي. ويُحسب على أساس نسبة حصة البلد من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى حصته في إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويُحسب مؤشر الأونكتاد لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج بالطريقة نفسها: أي نسبة حصة البلد من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة إلى حصته في إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويستند مؤشر الأونكتاد لإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ١٢ من المتغيرات الاقتصادية والهيكلية التي تُقاس بالنقاط الخاصة بكل منها والتي تتراوح من صفر -١ (البيانات الأولية متاحة على الموقع http://www.unctad.org/wir). وهو المعدل غير المرجح لنقاط المتغيرات التالية: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وحصة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي والهياكل الأساسية للاتصالات (متوسط عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠ من السكان، ومتوسط عدد الهواتف النقالة لكل ١٠٠ من السكان)، ونصيب الفرد من الطاقة المستغلة تجارياً، وحصة نفقات البحث والتطوير من إجمالي الدخل القومي، ونسبة طلاب الجامعات من السكان، والمخاطر القطرية، وصادرات الموارد الطبيعية كنسبة من المجموع العالمي، والواردات من الإلكترونيات وقطع غيار السيارات ومكوناتها كنسبة من المجموع العالمي، وصادرات الخدمات كنسبة من المجموع العالمي، والرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من المجموع العالمي.

مصادر البيانات في الجداول من ألف-١ إلى ألف-٦ هي قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على الموقع: http://www.unctad.org/fdistatistics.

الجدول ألف-١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة
(بملايين الدولارات)

البلد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة		
	٢٠٠٠-٢٠٠٥ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٥ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أفغانستان	٩٥	٢٤٢	٢٨٨	صفر	..	..
أرمينيا	١٤٩	٤٥٣	٦٦١	٢	٣	٣-
أذربيجان	١ ٦٨١	٦٠١-	٤ ٨١٧-	٦١٦	٧٠٥	٢٨٦
بوتان	٣	٦	٧٨	صفر	..	..
بوليفيا	٣٥٢	٢٨١	٢٠٤	٣	٣	٤
بوتسوانا	٢٦٤	٤٨٩	٤٩٥	١٠٩	٥١	٥١
بوركينا فاسو	٢٠	٣٤	٦٠٠	١-	١	٣-
بوروندي	٢	صفر	صفر	صفر	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩	١٨	٢٧	صفر	..	..
تشاد	٥٥٣	٧٠٠	٦٠٣	صفر	..	..
إثيوبيا	٣٣٦	٥٤٥	٢٥٤	صفر	..	..
كازاخستان	٢٤٨٨	٦٢٢٤	١ ٠٢٥٩	١٩٠-	٣٨٧-	٣ ١٦١
قيرغيزستان	٤٥	١٨٢	٢٠٨	٩	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٥	١٨٧	٣٢٤	١	..	..
ليسوتو	٤٠	٩٢	١٠٦	صفر	..	..
ملاوي	٥٠	٣٠	٥٥	١	١	١
مالي	١٥١	٨٣	٣٦٠	٤	١	١
منغوليا	٩٧	٢٩٠	٣٢٨	صفر	..	..
نيبال	٥	٧-	٦	صفر	..	..
النيجر	١٦	٥١	٢٧	١-	١-	١
باراغواي	٥٣	١٧٠	١٩٠	٥	٤	٨
جمهورية مولدوفا	١٢٣	٢٤٢	٤٥٩	١	١-	١٢
رواندا	٩	١٦	٦٧	صفر	١٤	١٣
سوازيلند	٣١	٣٦	٣٧	٣-	٢	٣
طاجيكستان	٦٨	٣٣٩	٤٠١	صفر	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢١٨	٤٢٤	٣٢٠	١	صفر	١-
تركمانستان	٢٦٢	٧٣١	٨٠٤	صفر	..	..
أوغندا	٢٣٢	٤٠٠	٣٦٨	صفر	..	..
أوزبكستان	٩٥	١٩٥	٢٦٢	صفر	..	..
زامبيا	٢٦١	٦١٦	٩٨٤	صفر	..	..
زمبابوي	٢٨	٤٠	٦٩	٣	..	..
البلدان غير الساحلية	**٧ ٧٦١**	**١٢ ٥٠٦**	**١٢ ٠٢٦**	**٥٥٩**	**٣٩٧**	**٣ ٥٣٥**
الاقتصادات النامية	**٢٣٧ ٠٣٨**	**٤١٢ ٩٩٠**	**٤٩٩ ٧٤٧**	**٩١ ٦٥٣**	**٢١٢ ٢٥٨**	**٢٥٣ ١٤٥**
العالم	**٨٤٧ ٥٤١**	**١ ٤١١ ٠١٨**	**١٨ ٣٣ ٣٢٤**	**٨١٤ ٠١٣**	**١ ٣٢٣ ١٥٠**	**١ ٩٩٦ ٥١٤**

الجدول ألف-٢- أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج
(بملايين الدولارات)

البلد	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل			أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج		
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٧
أفغانستان	١٢	١٧	١ ١١٦	..	..	..
أرمينيا	٦٦	٥٨٣	٢ ٤٤٨	..	١	١٣
أذربيجان	٣٣٠	٣ ٧٣٥	٦ ٥٩٨	..	٥	٤ ٦٧٦
بوتان	٣	٤	١٠٦	..	..	..
بوليفيا	١ ٥٦٤	٥ ١٨٨	٥ ٣٢٣	١٧	٢٩	٩٤
بوتسوانا	١ ١٢٦	١ ٨٢٧	١ ٣٠٠	٦٥٠	٥١٧	٨٠٩
بوركينا فاسو	٧٤	٢٨	٧٧٠	١٣	صفر	٦
بوروندي	٣٤	٤٧	٤٨	١	٢	٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٨٠	١٠٤	٢٠٤	٤١	٤٣	٤٥
تشاد	٣٣١	٥٧٧	٥ ٠٨٥	٧٠	٧٠	٧٠
إثيوبيا	١٦٥	٩٤١	٣ ٦٢٠	..	..	..
كازاخستان	٢ ٨٩٥	١٠ ٠٧٨	٤٣ ٣٣٨١	صفر	١٦	٢ ١٤٩
قيرغيزستان	١٤٤	٤٣٢	٨١٩	..	٣٣	١٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢١١	٥٥٦	١ ١٨٠	٨	٢١	٢٠
ليسوتو	١٧٩	٣٣٠	٧٣٥	صفر	٢	٢
ملاوي	٢٣٠	٣٥٨	٥٩٠	..	٨	٢٠
مالي	٣٤٢	١٣٢	١ ٣٢٦	٢٣	٢٢	٤٤
منغوليا	٣٨	١٨٢	١ ٣٢٦	..	..	..
نيبال	١٤	٧٢	١٢٦	..	..	..
النيجر	٣٢٧	٤٥	١٨٨	١٠٩	١١٧	١١٤
باراغواي	٦٤٣	١ ٣٢٧	٢ ٠٠٣	١٧٩	٢١٤	١٦٧
جمهورية مولدوفا	٩٧	٤٤٩	١ ٨١٣	١٨	٢٣	٤١
رواندا	٥١	٥٥	١٧٠	..	..	..
سوازيلند	٥٣٥	٥٣٦	٨٨٩	١٣٥	٨٧	٧٢
طاجيكستان	٤٠	١٣٦	١ ٠٤٦	..	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٨٧	٥٤٠	٣٠٨٤	..	١٦	٣٩
تركمانستان	٤١٥	٩٤٩	٣ ٩٢٨	..	..	..
أوغندا	٢٧٧	٨٠٧	٢ ٩٠٩	..	..	..
أوزبكستان	١٠٦	٦٩٨	١ ٦٤٨	..	..	..
زامبيا	١ ٥٥٣	٢ ٣٣٢	٥ ٣٧٥	..	..	..
زمبابوي	٤٩٦	١ ٢٣٨	١ ٤٩٢	١٢٩	٢٣٤	٢٤٥
البلدان النامية غير الساحلية	**١٢ ٤٦٣**	**٣٤ ٣٠٢**	**١٠ ٠٦٤٥**	**١ ٣٩٤**	**١ ٤٦١**	**٨ ٦٤٦**
الاقتصادات النامية	**٨٥١ ٥٣٤**	**١ ٧٣٨ ٢٥٥**	**٤٢ ٢٤٦ ٧٣٩**	**٣٢٩ ٤٠٠**	**٨٦١ ٨٤٢**	**٢ ٢٨٨ ٠٧٣**
العالم	**٢ ٩١٤ ٣٥٦**	**٥ ٧٨٦ ٧٠٠**	**١٥ ٢١٠ ٥٦٠**	**٢ ٩٤١ ١٩٨**	**٦ ١٤٨ ٢١١**	**١٥ ٦٠٢ ٣٣٩**

الجدول ألف-٣- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة كنسبة من إجمالي تكوين رؤوس الأموال (نسبة مئوية)

البلد	التدفقات الداخلة كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رؤوس الأموال				التدفقات الخارجة كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رؤوس الأموال			
	١٩٩٠-٢٠٠٠ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٠-٢٠٠٠ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أفغانستان	٠,١	١٨,٨	١٦,٨	١٦,٠	٠,٠	..	..	..
أرمينيا	١٧,٢	١٦,٤	٢٠,٠	١٦,٩	٠,٠	٠,٥	٠,١	٠,١-
أذربيجان	٢٣,٦	٣٠,٧	٩,٦-	٨١,٨-	٠,٠	٢٢,٣	١١,٣	٤,٩
بوتان	٠,٣	٢,١	١,٢	١١,٣	٠,٠	..	..	..
بوليفيا	٣٢,٥	٢٣,٢-	١٧,٢	٩,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
بوتسوانا	١,٥	١٤,٧	٢٦,٩	٢٤,٤	٠,٨	٢,٩	٢,٨	٢,٥
بوركينا فاسو	١,٥	٢,٧	٢,٤	٣٧,٠	٠,٣	٠,٠	٠,١	٠,٢-
بوروندي	٢,٦	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٣	..	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٠	٢١,٥	٢٢,٤	٢٩,٠	٢,٢	..	..	..
تشاد	١٧,٢	٤٨,٢	٤٥,٤	٣٤,٨	٢,٠	..	..	..
إثيوبيا	٥,٨	١١,٤	٢٠,٨	٧,٦	٠,٠	..	..	..
كازاخستان	٢٢,٥	١٢,٣	٢٥,٤	٣٢,٥	٠,١	٠,٩-	١,٦-	١٠,٠
قيرغيزستان	١٦,٧	١٠,٨	٣٨,٣	٣٣,١	١,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٧,٦	٣,٠	١٧,٧	٢٦,١	١,١	..	..	..
ليسوتو	٥,٢	١١,٢	١٥,٥	١٦,٧	٠,٠	..	..	..
ملاوي	٧,٥	١٤,٣	١٥,٩	٢٦,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٧
مالي	٤,٨	٢٦,٤	٧,٦	٣٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,١
منغوليا	٦,٠	٢١,٠	٢٦,٦	٢٤,٣	٠,٠	..	..	..
نيبال	٠,٦	٠,٢	٠,٥-	٠,٤	٠,٠	..	..	..
النيجر	٤,٠	٥,٦	٧,٧	٣,٥	٢,٤	٠,٨-	٠,١-	٠,١
باراغواي	٨,٨	٣,٧	٩,٦	٨,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٣
جمهورية مولدوفا	١٥,٠	٣١,٩	٢٩,١	٣٧,٣	٠,٥	٠,٠	٠,١-	١,٠
رواندا	١,٥	٣,٢	٣,٣	١٢,٢	٠,٠	..	٣,٠	٢,٤
سوازيلند	٢٧,٨	٩,٨-	٧,٧	٧,٥	٥,٥	٤,٨-	٠,٥	٠,٦
طاجيكستان	٩,١	٢٧,٥	١١١,٥	٩٩,٩	٠,٠	..	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٨,٤	٩,٨	٣٨,٦	٢٤,٦	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,١-
تركمانستان	١٠,٣	٣١,٤	٤٧,٠	٤١,٩	٠,٠	..	..	..
أوغندا	٨,٣	١٧,٦	١٥,٨	١٢,٣	٠,٠	..	..	..
أوزبكستان	١,٥	٢,٨	٥,٥	٥,٦	٠,٠	..	..	..
زامبيا	٣١,١	١٩,٩	٢٢,٨	٣٥,٦	٠,٠	..	..	..
زمبابوي	٦,٢	٢٠٢,٠	٣٩,٨	١٥٣,٨	١,٠	٢,٢	٠,٠	٦,٩
البلدان النامية غير الساحلية	**١١,٢**	**١٤,٤**	**١٨,٩**	**١٧,٣**	**٠,٧**	**٣,٤**	**٠,٩**	**٦,٣**
الاقتصادات النامية	**٩,٢**	**١١,٤**	**١٢,٥**	**١٢,٦**	**٣,٨**	**٤,٣**	**٦,٥**	**٦,٤**
العالم	**٧,٧**	**٩,٧**	**١٢,٩**	**١٤,٨**	**٧,٩**	**٩,٠**	**١٢,٢**	**١٦,٢**

الجدول ألف-٤- أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة كنسبة مـــن إجمالي الناتج المحلي (نسبة مئوية)

البلد	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي					أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي				
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أفغانستان	٠,٣	٠,٦	٨,٦	١٠,٠	١٢,٦	..	..	..	..	..
أرمينيا	..	٣٠,٥	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٦,٦	..	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,١
أذربيجان	..	٧٠,٨	٩٠,١	٥٤,١	٢٢,٤	..	٠,١	٢٧,٨	٢٠,٩	١٥,٩
بوتان	٠,٧	١,٠	٢,٦	٣,٠	٨,١	..	..	..	..	..
بوليفيا	٢١,١	٦١,٨	٥١,٤	٤٤,٧	٤٠,٦	٠,١	٠,٤	٠,٩	٠,٨	٠,٧
بوتسوانا	٣٧,٥	٣٧,٤	٨,٣	٨,١	١١,٣	١٢,٨	١٠,٦	٨,٢	٧,٧	٧,٠
بوركينا فاسو	١,٢	١,٢	١,٤	٢,٨	١١,٣	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
بوروندي	٢,٦	٦,٦	٥,٩	٥,١	٤,٨	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٧,٤	١١,٥	١٢,٠	١٢,٥	١١,٩	١,٤	٤,٨	٣,٤	٣,١	٢,٦
تشاد	١٦,٢	٤١,٧	٦٤,٣	٦٧,٥	٧١,٧	٢,٤	٥,١	١,٢	١,١	١,٠
إثيوبيا	١,١	١٢,٠	٢٤,٨	٢٥,٣	١٨,٦	..	..	..	..	..
كازاخستان	..	٥٥,١	٤٤,٤	٤٠,١	٤١,٩	..	٠,١	٢,٠-	١,٢-	٢,١
قيرغيزستان	..	٣١,٥	٢٢,٩	٢٢,٤	٢١,٨	..	٢,٤	٦,٠	٠,١	٠,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١,٤	٣٢,١	٢٣,٣	٢٤,٦	٣٠,٥	..	١,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٥
ليسوتو	١٣,٤	٣٨,٢	٣٦,٩	٤٣,٥	٤٥,٩	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١
ملاوي	١٣,٠	٢٠,٥	٢٤,٢	٢٤,١	٢٣,٧	..	٠,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨
مالي	٩,١	٥,٠	١٥,٩	١٦,٢	٢٠,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧
منغوليا	٠,٠	١٩,٢	٣٤,٣	٣٥,٦	٣٤,٠	..	..	..	..	..
نيبال	٠,٣	١,٣	١,٨	١,٧	١,٦	..	..	..	..	..
النيجر	١١,٤	٢,٧	٣,١	٤,٨	٤,٨	٢,٢	٧,٠	٣,٥	٣,٣	٢,٩
باراغواي	٨,٥	١٨,٧	١٧,٢	١٩,٢	١٦,٧	٢,٧	٣,٠	٢,١	١,٧	١,٤
جمهورية مولدوفا	,,	٣٤,٨	٣٥,٤	٣٨,١	٤١,٢	..	١,٨	١,٠	٠,٩	٠,٩
رواندا	١,٣	٣,٢	٣,٧	٤,٥	٦,٤	..	..	..	..	..
سوازيلند	٣٨,٥	٣٨,٦	٢٩,٨	٣٠,٤	٣٠,٣	٤,٤	٦,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٥
طاجيكستان	..	١٥,٨	١٣,٢	٢٣,٠	٢٨,٢	..	..	..	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوســـلافية السابقة	..	١٥,٠	٣٥,٩	٤٣,٨	٤١,١	..	٠,٤	١,١	٠,٦	٠,٥
تركمانستان	..	٢٢,٨	٤١,٣	٤٨,١	٤٩,١	..	..	..	..	..
أوغندا	٠,٢	١٤,١	٢٢,٠	٢٣,٤	٢٥,٩	..	..	..	..	..
أوزبكستان	..	٥,١	٨,٧	٨,٦	٧,٤	..	..	..	..	..
زامبيا	٢٧,٣	٧٢,٠	٥١,٦	٤٠,٠	٤٨,٢	..	..	..	..	..
زمبابوي	٣,٢	٢٢,٠	٦٢,١	٨٠,٦	١٨٩,٥	٠,٩	٤,٢	١٠,٩	١٣,٧	٣١,٢
البلدان النامية غير الساحلية	**٨,٥**	**٢٨,٥**	**٣٣,٦**	**٣١,٩**	**٣٠,٢**	**٢,٤**	**٢,٠**	**٣,٠**	**٢,٧**	**٣,٧**
الاقتصادات النامية	**١٣,٦**	**٢٥,٢**	**٢٥,٥**	**٢٦,٧**	**٢٩,٨**	**٤,٠**	**١٢,٩**	**١٢,٦**	**١٤,٢**	**١٦,٥**
العالم	**٩,١**	**١٨,١**	**٢٢,٥**	**٢٥,٥**	**٢٧,٩**	**٨,٥**	**١٩,٤**	**٢٣,٦**	**٢٦,٣**	**٢٨,٩**

الجدول ألف–٥– استعراض عمليات الاندماج والاقتناء عبر الحدود، ١٩٩٠–٢٠٠٧
(بملايين الدولارات)

	المبيعات				المشتريات			
البلد/المنطقة	١٩٩٠–٢٠٠٠ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٠–٢٠٠٠ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العالم	٤١٢ ٤٧١	٩٢٩ ٣٦٢	١ ١١٨٠٦٨	١ ٦٣٧١٠٧	٤١٢ ٤٧١	٩٢٩ ٣٦٢	١ ١١٨ ٠٦٨	١ ٦٣٧ ١٠٧
الاقتصادات النامية			١٣١	١٥٢				١٧٩
	٤١ ٢١٢	٩٥ ٧٣٨	٨٣١	٩٤٢	٢٩ ٤٣٣	٩٩ ٤٥٥	١٥٦ ٨٠٧	٩٦٩
أفغانستان	-	-	-	-	١	-	-	-
أرمينيا	١٨	٤	-	٤٢٣	-			
أذربيجان	٣	-	-	-	-			
بوتان	-	-	-	-	-			
بوليفيا	٢٠٢	-	-	٣٦	٧	-	٣٩	١١٢
بوتسوانا	٢	-	٥٧	١	١	-	-	-
بوركينا فاسو	-	-	٢٨٩	-	-			
بوروندي	-	-	-	-	-			
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	-	-	-	صفر			
تشاد	٢	-	-	-	صفر			
إثيوبيا	٤	-	-	-	صفر			
كازاخستان	٤٨٢	١ ٤٧٤	-	٢ ٠٣٤	١٦	٤٣٠	٣ ٢٥٤	٣ ١٣٩
قيرغيزستان	-	١٥٠	-	١٧٩	صفر			
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١	-	-	-	صفر			
ليسوتو	-	-	-	-	صفر	-	-	-
ملاوي	١	-	-	٥	صفر	-	-	-
مالي	٢	-	١	-	صفر			
منغوليا	٠	-	٢	٧	صفر	-	-	-
نيبال	٠	-	-	-	صفر	-	١٥	-
النيجر	-	-	-	-	صفر			
باراغواي	٤	-	-	١٠	-	-	-	-
جمهورية مولدوفا	٣	-	١٠	٢٤	صفر			
رواندا	٠	-	-	-	صفر			
سوازيلند	-	-	-	-	-			
طاجيكستان	-	١٢	-	٥	-			
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٨	صفر	٢٨٠	٥٣	صفر	-	-	-
تركمانستان	-	٤٧	-	-	-			
أوغندا	١٨٠	-	-	-	صفر	-	-	-
أوزبكستان	١	-	١١٠	-	-	-	-	-
زامبيا	٤٧	٨	٤	-	-	٢٩	-	٢٥
زمبابوي	١٤	صفر	-	٤٩	١٠	-	١	٥

ملاحظة: هذه البيانات لا تشمل سوى الصفقات التي تتضمن اقتناء أسهم في رأس المال تزيد عن ١٠ في المائة.

الجدول ألف-٦- ترتيب الدول وفقاً لمؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها، ولمؤشر إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها، ٢٠٠٥-٢٠٠٧[أ]

(بملايين الدولارات)

البلد	مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل		مؤشر إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل		مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أفغانستان	..	..	..	..	..	..
أرمينيا	٢٩	٣٩	٧٢	٧٣	٨٧	١٠٢
أذربيجان	١٤	١٤٠	٦٧	٦٤	١٠	٢٦
بوتان						
بوليفيا	١٣٢	١٢٩	٨٧	٩٠	٩٨	١٠٣
بوتسوانا	٥٥	٦٦	٧٨	٧٨	٦٩	٦٧
بوركينا فاسو	١٣٠	٧٥	١٢٦	١٢٧	١١٧	١١٣
بوروندي	..	..	..	..	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..
تشاد	..	..	..	..	..	..
إثيوبيا	٥٩	٩٢	١٣٥	١٣٤	..	..
كازاخستان	٢٦	٢٣	٤٩	٤٦	١٢٨	٤٦
قيرغيزستان	٤٥	٥٥	١١٦	١١٠	٢٩	١١٢
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..
ليسوتو	..	..	..	..	..	..
ملاوي	٧٩	١٠٩	١٣٨	١٣٧	٨٩	٩٧
مالي	٨٥	٧٤	١٢٠	١٢٣	١٠٧	١١٠
منغوليا	١٩	١٦	٧٥	٧١	..	..
نيبال	١٣٨	١٣٦	١٣٧	١٣٦	..	..
النيجر	١٢١	١٢٥	١٢٩	١٣٣	١٠٣	١١٧
باراغواي	١١٨	١١٦	١٠٨	١٠٨	٨٨	٩٦
جمهورية مولدوفا	٢٧	١٩	٨٣	٧٩	٩٩	٨٨
رواندا	١٢٩	١١٧	١٣٢	١٣٥	٧٠	٧١
سوازيلند	..	..	..	..	..	..
طاجيكستان	١٨	١٧	٩٧	٩٣	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥٠	٦٣	١٠٩	١٠٧	١٠٠	١٠٧
تركمانستان	..	..	..	..	..	..
أوغندا	٦٠	٧٣	١١٤	١١٧	..	..
أوزبكستان	١١٧	١٢٤	٩٥	٩٨	..	..
زامبيا	٣٩	٣٨	١٣١	١٢٩	..	..
زمبابوي	٩٢	٥٩	١٤١	١٤١	١٠١	٨٦

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: يشمل ١٤١ اقتصاداً. يستند مؤشر الإمكانات إلى ١٢ من المتغيرات الاقتصادية والمرتبطة بالسياسات.

(أ) المتوسطات المتحركة لثلاث سنوات، باستعمال البيانات للسنوات الثلاث الأخيرة، بما في ذلك السنة المعنية.

الحواشي

(١) انظر كذلك الشركات عبر الوطنية والتحدي الذي تمثله الهياكل الأساسية. الأونكتاد. *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨*، نيويورك وجنيف. ٢٠٠٨: ص ٨٥ وما يليها.

(٢) لمزيد من المعلومات عن أقل البلدان نمواً، انظر الأونكتاد، *التقرير الخاص بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨*، نيويورك وجنيف ٢٠٠٨.

(٣) برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. A/CONF.202/3.

(٤) الأونكتاد، اتفاق أكرا. معالجة فرص وتحديات العولمة من أجل التنمية. مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، أكرا ٢٠٠٨، الفقرة ١٥٠.

(٥) الأونكتاد. *لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية*. UNCTAD/ITE/IIA/2003/5، نيويورك وجنيف. ٢٠٠٣:٦.

(٦) Chowdhury AK and Erdenbileg S. *Geography against development*. New York 2006:7ff.

(٧) Stone JI. Infrastructure Development in Landlocked and Transit Developing Countries: Foreign Aid, Private Investment and the Transport Cost Burden of Landlocked Developing Countries. UNCTAD/LDC/112. New York, 2001:10.

(٨) Arvis J-F, Raballand G and Marteau J-F. The cost of being landlocked: Logistics costs and supply chain reality. World Bank Policy Research Paper 4258. 2007:4.

(٩) الأونكتاد. *تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٨*، نيويورك وجنيف ١٩٩٨:١٨٨.

(١٠) الأونكتاد. *تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٨*، نيويورك وجنيف ١٩٩٨:٩١.

(١١) الأونكتاد. *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧*، نيويورك وجنيف ٢٠٠٧:٣٨-٣٩.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٣٩ وما يليها.

(١٣) بتعديل أحكام بعينها من قانون الفرص والنمو في أفريقيا، يتيح قانون التعجيل بقانون الفرص والنمو في أفريقيا لعام ٢٠٠٤ (قانون الفرص والنمو في أفريقيا – ٣ الصادر في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤) معاملة تفضيلية لدخول الواردات من البلدان المستفيدة من أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(١٤) إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، منغوليا، نيبال، النيجر.

(١٥) جماعية دول الأنديز، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

– – – – –